اسم القانــون	الجريدة ال العدد	رسميــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
تابع هوية شخصية		سريح.	المحمدة
نظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ _ نظـام بطاقات الهوية الشخصية المعدل .			
تصحيح خطأ في نظـــام بطاقات الهوية المنشور في	1799	١٦ تشرين الاول	4150
العدد ۱۲۸٦ من الجربدة الرسمية . نظام رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ ـ. نظـام يطاقات الهوية	1799	۱۹ تشرين الاول	7104
الشخصية المدل . وزارء ــ راجع مجلس الوزراء .	141.	۱۲ کائرن الاول	44.
وقف			
نظام رقم ١ لسنه ١٩٥٦ ــ نطام الاوقاف المعدل •	1777	۲ حزیران	1714

المناكة الاردنة المناشمية
يوم الاحد ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ الموافق ١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦

. •1

لصناعات لسنة ١٩٥٦

قانون رقم (١) قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٦ قانون رقم (٢) قانون معدل لقانون المطبوعات لسنة ١٩٥٦ نظام رقم (١) نظام تشكيل المحاكم الشرعية (المعدل) لسنة ١٩٥٦ نظام رقم (١) نظام الاجهرة اللاسلكية اللاقطة (المعدل) لسنه ١٩٥٦ نظام رقم (١) نظام الشؤون المالية لسنة ١٩٥٦ نظام رقم (١) نظام الرسوم والاجور الاضافية (المعدل) لسنة ١٩٥٦ ارادة ملكية سامية بتأجيل جلسات مجلس الامة

7

70

مطبعة الاردن . عان

صحيفة 1121

1187 _ 1181

1124

1188_1187

1180_1188

1127

1127

1147

عى الطبين لللك كم والمينة للأرونية الماعمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۱) لسنة ١٩٥٦ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٦) ﴿ يَقُرأُ مِعَ قَانُونَ الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلمي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

> المـادة ٢ ــ تلغى الفقرة (٣) من المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : ٣ ــ يكون شكل الشهادة على حسب النمو ذج الذي يقرره وزير الصحة .

المـادة ٣ ـــ رئيس الوزراء ووزراء العدلية والدفاع والداخلية والزراعة والتسحة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون . 1400/14/4

الحين بن طلال وزير الصحة وزير الداخلية رثيس الوزراء جميل التوتونجي هزاع الحيسالي سعيد المفستي وزير الزراعة وزير الدفاع وزير العدلية علي الهنــداوي فرحان الشبيلات علي حسنا

000000

في (طبين للسك من ورالمنة للأرونية الاثنية

ممقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۵۲ قانون معدل لقانون المطبوعات

' المادةُ ١' – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوحات لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع قانون المطبوحات رقم ١٦

لسنة ١٩٥٥ المشار اليهفيمايليبالقانون الاصليكةانون واحدويعملبه من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

المادة ٢ _ تلغى الفقرة الرابعة من المادة (٢٧) من القانون الأصلي. ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

٤ ــ وقائع الدعاوي التي لا تزال قيد النظر لدى المحاكم أو التي صدرت فيها احسكام لم تكتسب الدرجة القطعية الا أذا اذنت المحكمة المختصة بدلك .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء ووزراء العدلية والمعارف والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا الفانون .

1900/17/4

الحدين بن طلال

رثيس الوزراء سعيد المفتي

وزير الداخلية هزاع المجالي

وزير العدلية علي حسنا

وزير المعارف علي الهنداوي

نى دا كى ئىلىن كى ئىلىن كى ئىلىن كى ئىلىن كى ئىلىن كى ئىلىنى كى ئى

بمقتضى المادة الثانية من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ٤١ لسنة ١٩٥١ وبناء على تنسيب سماحة قاضي القضاة

نصادق على النظام الآثي ونأمر باصداره واضافته الى انظمة الدولة

نظام تشكيل المحاكم الشرعية (المعدل) رقم (١) لسنة ١٩٥٦

المادة ــ ١ يطلق على هذا. النظام اسم (نظام تشكيل المحاكم الشرعية ــ المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ــ ٢ تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :

ه وعنبه وكافة القرى والعشائر والمزارع التابعة لحذا القضاء حسب التشكيلات الادارية والتي تلحق بها فيما بعد ۽ ۽

. 1400/17/40

الحسين بن طلال رثيس الوزراء ابراهيم هاشم



فى الحسين للسك مكرى المينة للأرونية الماعمة

بمقتضى المادة الرابعة من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ /١٢/ ١٩٥٥ . نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة المعدل

المادة ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة الممدل لسنة١٩٥٦) ويقرأ مع نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة رقم (١) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظــــام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة :

١ ـــ العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :

(الاجهزة التي لدى الهيثات الدبلوماسية شرط المعاملة بالمثل على ان لا يتعارض ذلك مع صلاحيات رثيس الوزراء بالنسبة للهيثات الاخرى) .

٢ ــ والعبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها :

(ومتعاطى مهنة بيع وتصليح الاجهزة اللاسلكية اللاقطة والنوادي وصالونــــات الحلاقة والمطاعم ومحلات المرطبات والحلويات) .

المادة ٣ ــ تعدل المادة(١١) من النظام الاصلي باستبدال عبارة(عشرة ايام)التي وردث.فيها بعبارة(خمسةعشريوما).

المادة ٤ ــ تعدل المادة (١٦) من النظام الاصلي باستبدال الرقمين (١٧و١٣) الواردين فيها بالرقمين (١١و١٤).

المادة ٥ ــ تلغى الفقرة (أ) من المادة (١٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

أ ــ لا يجوز استعال اكثر من جهاز واحد بموجب رخصة واحدة .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي باستبدال الرقم (٧) الوارد فيها بالرقم (٨) .

المادة ٧ _ تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي باستبدال كلمة (محدر) بكلمة (يحظر) .

المادة ٨ ــ تلغى المادة (٢٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

(٢٤ ــ لا يقبل اي ادعاء ير اد به حدف تيد الجهاز اللاقط بحجة سرقته او احتراقة او بيعه او اعادته الى البائع او عدم صلاحيته للاستعال او ايداعه لدى متعاطي مهنة التصليح او غير ذلك ما لم يأت مَالَكُهُ بِالادلةُ المُبتَةُ القاطعةِ التي تؤيد ادعاءه خلال شهر واحد على الاكثر منوقوع ايخادث

من الحوادث المار ذكرها ، ولوزارة البريد حق قبول هذا الادعاء او رفضهويشمل هذا الترتيب المتعاملين عمهنتي بيع وتصليح الاجهزة اللاسلكية اللاقطة ايضاً) .

المادة ٩ _ تعدل المادة (٢٦) من النظام الاصلي باستبدال الرقم (٢٤) الوارد فيها بالرقم (٢٥) .

المادة ١٠ ــ تلغى المادة (٢٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

(٢٧ _ يستوفي ثلاثة امثال الرسم المعين في المادة الخامسة من الفصل الثاني من كل شخص يثبت تعاطيه مهنتي بيع وتصليح الاجهزة اللاسلكية اللاقطة دون ان يحصل على الرخصة المنصوص عليهـــاني المادة (١٤) من الفصل الثالث وذلك بعد مضي خمسة عشريوماً على تعاطيه احدى المهنتين).

المادة ١١ _ تعدل المادة (٢٨) من النظام الإصلي باستبدال الرقم (٢٠) الوارد فيها بالرقم (٢١) .

المادة ١٢ ــ تعدل المادة (٣٣) من النظام الاصلى باستبدال عبارة (للمدير العام للبرق والبريد والهاتف) بعبسارة (لوزير البرق والبريد والهاتف) .

المادة ١٣ _ تعدل المادة (٣٤) من النظام الاصلي باستبدال عبارة (المادة الثانية)الوأردة فيها بعبارة (المادة الثالثة).

الحسين بن لحلال

رثيس الوزراء ابراهيم هاشم

وزير المالية والاقتصاد

خلوصي الخيري

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الرفاعي

وزير الصحة

وزير الدفاع والمعارف فوزي المللقي

وزير الداخلية عمر مطر

> وزير التجارة والانشاء انسطاس حنانيا

وزير الزراعة والبرق والبريد والطيران المدني هاشم الجيرسي

وزير العدلية

والشؤون الاجتماعية و الاشغال العامة حسين فخري الخالدي فلاح للدادخة

نحن الحين الاول ملك المملك الاردند الهاشمد

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريج ١٢/٢٤/٥٥١ نصادق على النظام الآتي ونأمر باصداره :

نظام الشؤون المالية رقم (١) لسنة ١٩٥٦ صادر بالاستناد الى المادة الرابعة المعدلة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام الشؤون المالية لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتبارا من ١/١/٢٥١٠ .



فى الحسن الاول ملك المملسكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/١٢/ ١٩٥٥ نصادق على النظام الآني ونأمر باصداره :

نظام الرسوم والاجور الاضافية « المعدل » رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ ــ يطلق على هذا النظام اسم (نظام الرسوم والاجورالاضافية المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٠ ألمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واجد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١/١٠ .

المادة ٢ ــ تلغى الفقرة ٩ من المادة الاولى من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

٩ _ مئة بالمئة من الرسوم التي تستوفي بموجب نظام الشؤون المالية رقم (١) لسنة ١٩٥٦ .

1900/17/40

وزير الداخلية

عمر مطر

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء ووزير الخارجية ابراهيم هاشم سمير الرفاعي

وزير الدفاع والمعارف فوزيّ الملقي

وزير المالية والاقتصاد خلوصي الخيري

وزير الزراعة والبرق والبريد والطيران المدني هماشم الجيوسي

وزير التجارة والانشاء والتعمير انسطاس حنانيا

وزير الصحة والشؤون الاجماعية حسين فخري الخالدي وزير العدلية والاشغال فلاح المدادحة

نحن الحين الاول ملك المملكة الاردئية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الأولى للمادة (٨١) من الدستور نصدر ارادتنا بما يلي :

تؤجل جلسات مجلس الأمة لمدة شهر واحد اعتباراً من ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٢٠ كـــانون الأول سنة ١٩٥٥ ميلادية

1900/17/11

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء هزاع المجالي

وزير الداخلية عباس مرزا

٧ – يستوف رسم قدره ﴿ ﴾ من قيمة التصريح الذي يمنحه مراقب العملة لبيع عملة اجنبية ويدفع طالب التصريح هذا الرسم قبل صدور التصريح .

٣ ــ لا يستوفى الرسم الملكور اعلاه عن المبالغ التي يحولها جلالة الملك المعظم

٤ – لا يستوفى الرسم المذكور إعلاه عن المبالغ التي تحولها الحكومة الاردنية

لا يستوفى الرسم المذكور عن المبالغ التي :

أ ـ تحول تسديدا لأثمان بضاعة وردت الى الاردن او سترد إلى الاردن .

بــ تحول تسديدا لأجور نقل البضائع الوازدة للاردن من مرفأ الوصول لاي مكان في الاردن .

ج ـ تحول تسديداً لأجور شحن الفوسفات الاردني من الاردن ونفقاته في الموانيء خارج الاردن .

د ـ تحول تسديدا لنفقات الطلاب الذين يدرسون خارج الاردن .

٣ ــ لا يستوفى الرسم المذكور اعلاه عن تحويل القنصليات الاجنبية متحصلاتها من الرسوم القنصلية في الاردن الى حكوماتها او اية مبالغ فائضة عن نفقاتها في الاردن شريطة ان تكون هذه المبالغ قد دخلت الى الاردن بالعملة الاجنبية وبو اسطة احد البنوك المرخصة وشريطة المعاملة بالمثل في كلتي الحالتين .

٧ ــ تعفى •ن الرسم المذكور التصاريح الممنوحةوالخاصة بالمؤسسات الخيرية المعفاه من الضرائب والرسوم الاخرى .

٨ ــ تدفع جميع المبالغ المستوفاة بموجب هذا النظام الى وزارة المالية وتعتبر واردات المادة التي تعود لها .

9 _ أ _ يلغي نظام الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٥١

ب- ياغى نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٣ للعدل لنظام الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٥١ .

. 1900/17/77

وزير الداخلية

الحسين بن لحلال

رثيس الوزراء أبراهيم هاشيم

وزير المالية والاقتصاد

خلوصي الخيري

ناثب رئيس الوزراءووزير سمير الرفساعي

وزير الزراعة والبرقهوالبريد

والطيران المدني

هاشم الجيوسي

وزير الدفاع والمعارف فوزي الملقي

> وزير التجارة والانشاء السطاس حنانيا

وزير العسحة والشؤون

الخسارجية

وزير العدلية والاشغال

